أدلة بطلان الدور والتسلسل عند المتكلمين

د.أسماء عبد القادر العاني

كلية التربية للبنات/ قسم التربية الإسلامية

المقدمة..

الحمد حمدا يوافي نعمه، ويكافيء مزيده، وأفضل الصلاة، وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، ومن تبعه بإحسان الى يوم يبعثون. وبعد...

ما من عاقل ينكر ان الايمان بوجود الله تعالى هو اساس العقيدة كلها، وأن التوحيد هو اشرف العقائد الالهية واجدرها بالانسان في اسمى حالاته العقلية والخلقية، ولما كانت العقيدة بناء يرتبط بعضه ببعض، وتستند اجزاؤه الى غيرها فكل مسائلها انما هي بناء لاساس الايمان بالله تعالى (ذاته، صفاته، افعاله، ما يجوز في حقه، ما يستحيل عليه، وما يجب له...) ولذلك فأنه بقدر ما يكون هذا الاساس متيناً صلباً قائماً في النفس ثابتاً راسخاً يقيناً، كان البناء قوياً لا يعتريه وهن ولا يقدر عليه قوي، والعكس صحيح، فكلما اصاب هذا الاساس غفلة اونسيان، أو ساورته الظنون والشكوك والاوهام، اصبح البناء العقائدي كله في مهب الريح.

لذا كان التاكيد منذ بعثة النبي ﷺ على هذا الاساس، لان كل ما اتى بعده من تشريع واخلاق كانت قائمة عليه مستندة اليه، وعلى هذا التوصيف فإن المطلوب في الايمان بالله تعالى ابتداء هو الايمان بوجوده الواجب، غير المستحيل وغير الممكن المستند الى غيره، ايماناً جازماً لا يساوره بأي حال من الاحوال تردد او ظن او شك، وهذا النوع من الايمان المطلوب يجب ان يكون معدله ثابتاً على مر الظروف ومتقلبات الاحوال، وهو لا يكون متاتياً الا بالتدبر العميق، والتفكر الحقيق بذاته تعالى واثار فعله وعلمه ودقة خلقه في هذا الكون الفسيح. نحن لا نطلب ايماناً آنيا مؤقتاً يزول بزوال المؤثر، او بسكوت المتكلم لان هذا الايمان لا يحصن صاحبه من نزغات شياطين الانس والجن.

ولقد رأينا وسمعنا عن مسلمين سرعان ما تخلوا عن دينهم وانساقوا وراء اوهام الفلسفات المادية واغراءاتها التي لاتعدو بريقاً زائفاً في أعين غشّاها العمى– ولاسيما اولئك الذين ذهبوا الى الغرب قبل ان يكتمل بناء عقيدتهم فارتموا في احضان الغرب تاركين وراء ظهورهم اعظم دين اشرق على البشرية جمعاء.

ولا ادعي الفوز بقصب السبق ان شرعت في الكتابة في هذا الموضوع فقد سبقني كثير من العلماء وطلبة العلم. الاّ اني في الاونة الاخيرة اطلعت على مقالات وبحوث ورسائل تقلل من اهمية جهود العلماء الافذاذ، وتطالب الناس بالاخذ من القرآن والسنة مباشرة دون الرجوع الى أقوال العلماء وشروحهم وتعليقاتهم، وتطالب بفتح باب الاجتهاد على مصراعيه لكل من هبّ ودبّ، وترك جهود العلماء بحجة أن كل مسلم يستطيع الوصول الى ما وصلوا اليه!!. وتجعل لكل انسان الحرية في رأيه وفكره الى اين يشاء له ان يصل من غير رجوع الى كتاب مؤلف اومجلد مصنف في اي من العلوم الشرعية، فاحببت ان اتناول موضوعاً ابين فيه لدعاة هذا الانفتاح غير المبرر وغير المنضبط ان هناك اموراً لم يطلع عليها كثير من طلبة العلم الشرعي انفسهم، فكيف بعامة الناس!! هذا الموضوع هو بطلان أدلة الدور والتسلسل في المخلوقات للوصول الى خالق الجميع الواحد الاحد القديم الازلي الابدي الاول، الاخر.

وتكلمت على الدور المعي والدور القبلي والدور الكوني والدور العلمي.

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه بالشكل التالي:

المبحث الاول: الدور، تعريفه واقسامه.

المبحث الثاني: التسلسل، تعريفه واقسامه.

المبحث الثالث: ادلة بطلان الدور والتسلسل.

المبحث الأول
الدور

اولاً: تعريف الدور

الدور لغة: «الطبقة من الشيء المدار بعضه فوق بعض، يقال: انفسخ دور عمامته»[١]، «وهو مصدر من دار يدور دوراً ودوراناً»[٢].

وقيل: «الدَّور: بالفتح الحركة، وعود الشيء إلى ما كان عليه»[٣].

وعَرّفه آخرون بأنه: «الزمان، والعهد، والحركة، والحركة على المركز»[٤].

الدور اصطلاحاً: جاء في المواقف: «هو أن يكون شيئان كل منهما علة للآخر بواسطة او دونها»[٥].

وعرّفه الجرجاني بقوله: «توقف الشيء على ما يتوقف عليه[٦]، ومنه قول الفقهاء: دارت المسألة»[٧].

ثانياً: أقسامه

- **الدور المصرّح:** كما يتوقف أ على ب، أو ب على أ، **والدور المُضمَر:** كما يتوقف أ على ب، وب على جـ، وجـ على أ[٨]. اي أن الدور الصريح يتقدم بمرتبة واحدة، والمضمر بمرتبتين أو أكثر.

وعرفه أبو البقاء بأنه: «توقف كل واحد من الشيئين على الآخر»[٩].

وكي لا يتداخل الدور مع تعريف الشيء بنفسه فرّق الجرجاني بينهما، بقوله: «والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء بنفسه: هو أنه في الدور يلزم تقدمه عليها بمرتبتين، إن كان صريحاً، وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة»[١٠]، ومن هنا يتبين انه يمكننا القول بان تعريف الشيء بنفسه أخص من الدور وبينهما عموم وخصوص مطلق وكل تعريف للشيء بنفسه هو دور ولا عكس.

- **والدور العلمي:** وهو توقف العلم بكل من المعلومين على العلم بالآخر[١١].
- **والدور الإضافي المعي:** وهو تلازم الشيئين في الوجود بحيث لا يكون أحدهما إلاّ مع الآخر، وهو ليس بممتنع، وهو دور الشرط والمشروط، مثل الأمور المتقارنة فإن الأبوة لا توجد إلاّ مع البنوة، والمعلول والعلة لا يوجد أحدهما إلاّ مع الآخر[١٢].

وهذا الدور هو المذكور في الحديث الصحيح: «**ليدخلن من أمتي سبعون ألفا، أو سبعمائة ألف لا يدخل أولهم حتى يدخل آخرهم...**»[١٣].

قال العيني: «قوله: لا يدخل أولهم حتى يدخل آخرهم معناه: لا يدخل آخرهم حتى يدخل أولهم: وإلاّ لم يدخل الآخر آخراً، فيلزم الدور وهذا الدور غير ممنوع لأنه دور معية، والممنوع دور التقدم، والغرض منه أنهم يدخلون كلهم معاً صفاً واحداً...»[١٤].

- **ودور التقدم، أو الدور القبلي:** فهو الذي يذكر في العلل والمعلولات وفي الفاعل والمؤثر، ونحو ذلك، مثل: أن يقال: لا يجوز كل من الشيئين فاعلاً للآخر لأنه يفضي إلى الدور، وهو أن يكون هذا قبل ذاك، وذاك قبل هذا، وهو ممتنع[١٥].

- **والدور الحكمي:** وهو المذكور في المسائل الفقهية، مثل الدور الحاصل بالإقرار كأخ أقر بابن للميت ثبت نسبه، ولا يرث فإن توريثه يؤدي إلى عدم توريث الأخ(١٦). قال ابن تيمية: «هذا المذكور في المسالة السريجية، وهو باطل عقلاً وشرعاً»(١٧). أو هو: أن يلزم من وجود الشيء عدمه وهو باطل(١٨).
- **دور حسابي:** وهو أن يتوقف العلم بالشيء على نفس العلم كما لو أخذ المعرّف في التعريف(١٩).

قال أبن تيمية «وهو أن يقال: لا يعلم هذا حتى يعلم هذا، فهذا هو الذي يطلب حله بالحساب والجبر والمقابلة»(٢٠).

- **دور كوني:** الذي يذكر في الأدلة العقلية وهو أنه لا يكون هذا حتى يكون هذا، ولا يكون هذا حتى يكون هذا، وهو أن يتوقف وجود الشيء على نفسه، أي على الوجود(٢١).

قال طائفة من النظار هو ممتنع، قال أبن تيميه: «الصواب أنه نوعان: دور قبلي ودور معي، فالقبلي ممتنع وهو الذي يذكر في العلل وفي الفاعل والمؤثر ونحو ذلك، مثل أن يقال: لا يجوز أن يكون كل من الشيئين فاعلا للآخر لأنه يفضي الى الدور، فانه أذا كان هذا لا يوجد الى بعد ذاك وذاك لا يوجد الا بعد هذا، لزم أن يكون ذاك موجوداً قبل هذا وهذا قبل ذاك فيكون كل من هذا وذاك موجودا قبل أن يكون موجوداً فيلزم اجتماع الوجود والعدم غير مرة وذلك كله ممتنع والدور المعي: هو دور ممكن وهو دور الشرط مع المشروط، واحد المتضايفين مع الآخر مثل الابوة والبنوة وكالمعلولين لعلة واحدة وسائر الامور المتلازمة التي لا يوجد الواحد منها الا مع الآخر كصفات الخالق سبحانه المتلازمة، وكصفاته مع ذاته»(٢٢).

ومن الجدير بالذكر أن المحال هو الدور التقدمي أو الدور القبلي، والذي هو: توقف الشيء بمرتبة أو بمراتب على ما يتوقف عليه بمرتبة أو بمراتب(٢٣)، وهو الدور المصرّح والمضمر كما مر سابقاً.

قال التفتازاني: «أما بطلان الدور فلأنه يستلزم تقدّم الشيء على نفسه، وهو ضروري الاستحالة، وجه الاستلزام: أن الشيء إذا كان علة لآخر كان متقدماً عليه وإذا كان الآخر علة له كان متقدماً عليه، والمتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك

الشيء فيكون الشيء متقدماً على نفسه، ويلزمه كون الشيء متأخراً عن نفسه وهو معنى احتياجه إلى نفسه وتوقفه على نفسه، والكل بديهي الاستحالة...»[٢٤].

وقد أورد العلماء أمثلة لكل نوع فجاء:

مثال التوقف بمرتبة واحدة: كتعريف الشمس بأنه كوكب نهاري، ثم تعريف النهار: بأنه زمان طلوع الشمس فوق الأفق، فطلوع النهار متوقف على الشمس، وتعريف الشمس بأنه كوكب نهاري متوقف على النهار، فالشمس تأخذ وصفها من النهار، والنهار لا يبدأ إلاّ بطلوع الشمس وهكذا.

ومثال التوقف بمراتب: كتعريف الاثنين بأنه زوج أول، ثم تعريف الزوج بالمنقسم بمتساويين، ثم تعريف المتساويين بأنه الاثنان، وهكذا[٢٥].

المبحث الثاني
التسلسل، تعريفه، وأقسامه

تعريف التسلسل:

التسلسل لغة: يقال: «تسلسل الثوب وتخلخل إذا لُبس حتى رَقّ فهو متسلسل، والتسلسل بريق فرند السيف، ودبيبه»[٢٦].

وتسلسل الماء في حلقٍ: «إذا جرى، والسلسل هو الماء العذب الصافي، إذا شرب تسلسل في الحلق، والماء إذا جرى في صبَب أو حَدَورٍ»[٢٧].

أما السلسلة فهي: «إتصال الشيء بالشيء، وبه سميت سلسلة الحديد، سلسلة الرمل»[٢٨]، وهي كذلك: «كل ما تسلسل من شيء، تسلسل البرق، إذا استطال في السماء»[٢٩].

ويقال أيضاً: «معنى تسلسل: إنه إذا جرى أو ضربته الريح- يعني الرمل- يصير كالسلسلة»[٣٠].

التسلسل اصطلاحاً: «ترتيب أمور غير متناهية مجتمعة في الوجود والترتيب، سواء كان الترتيب وضعياً أو عقلياً»[٣١].

وتوضيحه: أن التسلسل على اربعة اقسام: مرتب وغير مرتب، ثم ينقسم التسلسل المرتب على قسمين، والتسلسل غير المرتب على قسمين ايضاً:

١. **التسلسل المرتب:** وقسماه هما:

أ- ان يكون الترتيب فيه طبيعياً مثل التسلسل في: العلل والمعلولات، والصفات والموصوفات.

ب- أن يكون الترتيب فيه وضعياً: نحو التسلسل في الاجسام.

وهذان القسمان مستحيلان عند الحكماء والمتكلمين بالاتفاق.

٢. التسلسل غير المرتب:

أ- التسلسل في الحوادث

ب- التسلسل في النفوس الناطقة.

وهذان مستحيلان عند المتكلمين، وغير مستحيلين عند الحكماء.

أو هو: «أن يستند الممكن في وجوده إلى علة مؤثرة فيه، وتستند تلك العلة المؤثرة إلى علة أخرى مؤثرة فيها، وهلم جراً إلى غير النهاية»(٣٢).

قال الجرجاني: «التسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية، وأقسامه أربعة: لأنه لا يخفى: إما أن يكون في الآحاد المجتمعة في الوجود، أو لم يكن فيها كالتسلسل في الحوادث، والأول إما أن يكون فيها ترتيب أو لا، والثاني: كالتسلسل في النفوس الناطقة، والأول: إما أن يكون ذلك الترتيب طبيعياً، كالتسلسل في العلل والمعلولات، والصفات والموصفات أو وضعياً كالتسلسل في الأجسام والمستحيل عند الحكم الأخير دون الأولين»(٣٣).

إذن التسلسل المستحيل هو ترتب أمور غير متناهية مجتمعة في الوجود، وعموماً استحالة التسلسل عند الحكماء مشروطة بشرطين: اجتماع الأمور غير المتناهية في الوجود، والترتيب بينها إما وضعاً، أو طبعاً، وعند المتكلمين ليست مشروطة بشيء، بل كل ما ضبطه الوجود يستحيل فيه التسلسل(٣٤).

والدور قرينة التسلسل غالباً، وقيل: كل منهما بحيث إذا ذُكِرَ، ذُكر الآخر معه غالباً لأن أحدهما يدل على الآخر(٣٥).

والتسلسل بهذا المعنى المذكور لم يرد بنفيه، ولا إثباته نص من الكتاب أو من السنة ليجب مراعاة لفظه، إلاّ أن السيوطي ذكر أن بعضاً من العلماء قال: إن بعض الآيات تشير إلى معناه، وساق أمثلة عديدة نورد بعضاً منها:

أوائل سورة النحل: فإنه تعالى بدأ بذكر الأفلاك قال: ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[٣٦]، ثم ثنى بخلق الإنسان: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴾[٣٧]، وبعدها الأنعام ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝٥ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ۝٦ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا۟ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ ۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝٧ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٨ وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌ ۚ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ۝١٠ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[٣٨].

فجعل مقطع هذهِ الآيات التفكر لأنه استدلال بحدوث الأنواع المختلفة من النبات على وجود الإله القادر المختار ولما كان هذا مظنّة للسؤال وهو: إنه لم لا يجوز أن يكون المؤثر فيه طبائع الفصول وحركات الشمس والقمر، وكان الدليل لا يتم إلاّ بالجواب عن هذا السؤال كان بحال التفكر والنظر والتأمل باقياً، فأجاب تعالى عنه من وجهين:

١- أن تغيرات العالم السفلي مربوطة بأحوال حركات الأفلاك، فتلك الحركات كيف حصلت، فإن كان حصولها بسبب أفلاك أخرى لزم التسلسل، وإن كان من الخالق الحكيم فذاك إقرار بوجود الإله تعالى، وهذا هو المراد بقوله: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[٣٩]، فجعل مقطع هذهِ الآية العقل، وكأنه يقال: إن كنت عاقلاً فاعلم أن التسلسل باطل فوجب انتهاء الحركات إلى حركة يكون موجدها غير متحرك وهو الإله القادر المختار.

٢- إن نسبة الكواكب والطبائع إلى أجزاء الورقة الواحدة والحبة الواحدة هي واحدة، ثم إنا نرى الورقة الواحدة من الوردة أحد وجهيها في غاية الحمرة، والآخر في غاية السواد، فلو كان المؤثر بالذات موجبا لامتنع حصول مثل هذا التفاوت في الآثار، فعلمنا أن المؤثر قادر مختار وهذا هو المراد من قوله تعالى: ﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴾[٤٠].

فكأنه قيل: أذكر ما ترسخ في عقلك من أن الواجب بالذات والطبع لا يختلف تأثيره، فإذا نظرت حصول هذا الاختلاف علمت أن المؤثر ليس هو الطبائع بل الفاعل المختار فلهذا جعل مقطع الآية التذكر(٤١).

قال التفتازاني: «اختلاف الاجسام بالاوصاف واختصاص كل بما له من اللون والشكل والطعم والرائحة وغير ذلك لابد أن يكون لمخصص، لامتناع التخصص بلا مخصص، فذلك المخصص لا يحوز أن يكون نفس الجسمية او شيئاً من لوازمها لكونها غير مشتركة بين الكل بل أمر آخر فينقل الكلام الى اختصاصه بذلك الجسم فإما أن تتسلسل المخصصات وهو محال أو تنتهي الى قادر مختار بناء على أن نسبة الموجب الى الكل على السواء وهو المطلوب»(٤٢).

والتسلسل ينقسم على واجب، وممتنع، وممكن.

فالتسلسل الواجب: ما دلّ عليه العقل والشرع من دوام أفعال الرب تعالى في الأبد، وأنه كلما انقضى لأهل الجنة نعيم أحدث لهم نعيما آخر لا نفاد له، وكذلك التسلسل في أفعاله سبحانه من طرف الأزل، وأن كل فعل مسبوق بفعل آخر، وهذا واجب في كلامه، فإنه لم يزل متكلما إذا شاء، ولم تحدث له صفة الكلام في وقت، وهكذا أفعاله التي هي من لوازم حياته، فإنّ كل حيّ فعّال،...(٤٣).

وهناك من استدل على التسلسل الواجب بالمعقول:

١- ان المتصف بالفعل اكمل ممن لا يتصف ولو خلا رب العالمين تعالى منه لكان خالياً من كمال يجب له وهذا ممتنع.

٢- أن الفعل لازم من لوازم الحياة فكل حي فهو فعال، والله تعالى حي فهو فعال وحياته لا تنفك عنه أبداً وأزلاً فيمتنع حدوث الفعل له بعد أن لم يكن فوجب دوامه أزلاً وأبداً.

٣- قوله تعالى ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ والفعال هو من يفعل على الدوام ولو خلى من الفعل في أحد الزمانين لم يكن فعال فوجب دوام الفعل أزلاً وأبداً.

٤- قدم الفعل يمنع حدوثه فيكون دائماً في الأزل والأبد.

٥- ثم إن الله تعالى لم يزل حياً عالماً قادرً مريداً وهذه الأربعة صفات ذاتية له وليس يحتاج الفاعل في كونه فاعلاً الى غيرها، فوجب انه فاعل قادرً مختار(٤٤).

والتسلسل المحال: هو التسلسل في المؤثرين فهو محال ممتنع لذاته؟ وهو أن يكون مؤثرون، كل واحد منهم استفاد تأثيره مما قبله إلى غير نهاية[٤٥].

أما التسلسل الممكن فهو: التسلسل في مفعولاته تعالى من هذا الطرف، كما تتسلسل في طرف الأبد، فإنه تعالى إذا لم يزل حيا قادراً مريداً متكلماً، وذلك من لوازم ذاته فالفعل ممكن له بوجوب هذهِ الصفات له، ومعلوم أنه: أن يفعل أكمل من أن لا يفعل، ولا يلزم من هذا أنه لم يزل الخلق معه، فإنه سبحانه متقدم على كل فرد من مخلوقاته تقدماً لا أول له، فلكل مخلوق أول، والخالق سبحانه لا أول له، فهو وحده الخالق، وكل ما سواه مخلوق، كائن بعد أن لم يكن[٤٦].

وقد أكد العلماء على أن متعلقات القدرة لا تنتهي إلى حدٍ ونهاية، ومنها نعيم الجنان، وهو متجدد شيئاً فشيئاً وهكذا، وأما ما وجد في الخارج من الممكن فهو متناه، لأن كل ما حصره الوجود من الممكن فهو متناه لاستحالة حوادث لانهاية لها، ويدل على عدم تناهي متعلقات القدرة قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٨٤﴾[٤٧] وقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا ٢﴾[٤٨] أي: كل شيء ممكن في الآيتين.

وكذلك متعلقات الإرادة والعلم[٤٩].

قال التفتازاني: «قدرة الله غير متناهية سواء كانت بمعنى انها ليست لها طبيعة إمتدادية تنتهي الى حد ونهاية، ام بمعنى انها لا يطرأ عليها العدم، أم بمعنى انها لا تصير بحيث يمتنع تعلقها لان كل ذلك عجز ونقص لا يليق به تعالى»[٥٠].

والمتفق عليه عند المسلمين: «أن الله عزّ وجل وحده لا شريك له، خالق كل شيء غيره، وأنه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه، ثم خلق الأشياء كلها كما شاء وأن النفس مخلوقة، والعرش مخلوق، والعالم كله مخلوق...»[٥١].

قال ابن بطال: «ولا يدل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ﴾[٥٢] أنه حال عليه، وإنما أخبر عن العرش خاصة أنه على الماء ولم يخبر من نفسه أنه جعله للحلول، لأن هذا كان يكون حاجة منه إليه، وإنما جعله ليتعبد به ملائكته فقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ﴾[٥٣]، وكذلك تعبد الخلق بحج بيته الحرام ولم يسمه بيته بمعنى أنه سكنه وإنما سماه بيته بأنه الخالق له والمالك، وكذلك العرش سماه عرشه، لأنه

مالكه، والله تعالى ليس لأوليته حد ولا منتهى، وقد كان في أزليته وحده ولا عرش معه سبحانه وتعالى»[٥٤].

قال الإمام الطحاوي: «ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزلياً كذلك لا يزال عليها أبدياً»[٥٥].

التسلسل في المخلوقات:

وفيه مذهبان:

المذهب الأول:

وهو مذهب الفلاسفة القائلين بتسلسل الحوادث في زمن الماضي لا إلى نهاية، لأنهم يقولون: ما من علة إلاّ وهي مؤثرة لمعلول فيه، وهكذا وأن هذا العالم ترتب التسلسل فيه الآخر عن الأول، والتالي عما قبله.

قال الجويني: «أصل معظمهم- يعني الملحدة- أن العالم لم يزل على ما هو عليه، ولم تزل دورة للفلك قبل دورة إلى غير أول، ثم لم تزل الحوادث في عالم الكون والفساد تتعاقب كذلك إلى غير مُفتتح، فكل ذلك مسبوق بمثله، وكل ولد مسبوق بوالد، وكل زرع مسبوق ببذر، وكل بيضة مسبوقة بدجاجة»[٥٦].

وهذا المذهب ممتنع عند عامة الناس إلاّ الفلاسفة، الذين يثبتون للقوى الجسمانية تأثيراً، ويشترطون لها وضعاً[٥٧].

المذهب الثاني:

في المستقبل التسلسل في المخلوقات غير ممتنع عند الجمهور ما عدا جهم وبعض المعتزلة الذين قالوا: بأن تسلسل الحركات والمخلوقات في المستقبل أيضاً ممتنع وأنهم لابد أن يصيروا إلى عدم محضٍ أو إلى عدم تأثير[٥٨].

قال الشهرستاني في معرض كلامه على الاستدلال بحدوث العالم «... إذا كان العالم ممكن الوجود باعتبار ذاته، والممكن معناه أنه جائز الوجود، وجائز العدم فيستوي طرفاه، أعني الوجود والعدم باعتبار ذاته، فإذا وجد فإنما يوجد باعتبار موجده، ولولا موجده لما استحق إلاّ العدم، فهو إذاً مستحق الوجود والعدم بالاعتبارين المذكورين فكان

واجب الوجود سابقاً عليه بالذات إذ لولاه لما وجد ولا يجوز أن يكون وجوده مع واجب الوجود بالذات والوجود جميعاً لأن قبل، ومع بالذات والوجود لا يجتمعان في شيء واحد فهو إذاً متأخر الوجود، ولا يجوز أن يكون مع واجب الوجود بالزمان لأنه يوجب أن يكون واجب الوجود زمانياً، لأن قولنا مع من جملة المتضايفات كالأخوة والأبوة فأحد الشيئين إذا كان مع الثاني بالزمان كان الثاني معه أيضاً بالزمان... وظهر أن جائز الوجود وواجب الوجود لا يكونان معاً بوجه من الوجوه، واعتبار من الاعتبارات، وصح القول: كان الله ولم يكن معه شيء»(٥٩).

وأضاف مفرقاً بين وجود الباري، ووجود العالم، فقال: «أما دوام وجود الباري تعالى فمعناه أنه واجب لذاته وبذاته، ولا يتطرق إليه جواز ولا عدم بوجه من الوجوه، فهو الأول بلا أول كان قبله، والآخر بلا آخر كان بعده، وأوله آخره، وآخره أوله أي ليس وجوده زمانيا، وأما العالم فله أول، ودوامه دوام زماني يتطرق إليه الجواز والعدم والقلة والكثرة، والاستمرار، والانقطاع، فلو كان دايم الوجود بدوام الباري كان الباري دايم الوجود بدوام العالم، فلو كان الدوامان بمعنى واحد فيلزم أن يكون وجود الباري تعالى زمانياً أو وجود العالم ذاتياً وكلا الوجهين باطل، فبطل قولكم أن العالم دايم الوجود بالواجب...»(٦٠).

ويجب التنبيه هنا على مسألة مهمة وهي أن القول بأن الحوادث لها أول، لا يلزم منه التعطيل قبل ذلك، لأن الله سبحانه وتعالى لم يزل فاعلاً، وأن هذا القول لا يلزم منه قدم العالم، لأن كل ما سوى الله تعالى مُحدَث ممكن الوجود، موجود بإيجاد الله تعالى له، ليس له من نفسه إلاّ العدم، والفقر والاحتياج وصف ذاتي لازم لكل ما سوى الله تعالى، وهو عز وجل واجب الوجود لذاته، غني لذاته، والغني وصف ذاتي لازم له سبحانه وتعالى قال عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾(٦١)(٦٢).

وقد ورد في السنة النبوية المطهرة ما يدل على خلق الله للعالم بعد أن لم يكن:

روى الإمام البخاري عن عمران بن حصين ﷺ أنه قال: «دخلت على النبي ﷺ وعقلت ناقتي بالباب فأتاه ناسٌ من بني تميم فقال: **أقبلوا البشرى يا بني تميم**، قالوا: قد بشرتنا فأعطنا مرتين، ثم دخل عليه ناس من أهل اليمن فقال: **أقبلوا البشرى يا أهل اليمن إذا لم يقبلها بنو تميم** قالوا: قد قبلنا يا رسول الله، جئنا نسألك عن هذا الأمر، قال: «**كان**

الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السموات والأرض، فنادى منادٍ ذهبت ناقتك يا ابن حصين، فانطلقت فإذا هي بقطع دونها السراب فوالله لوددت أني كنت تركتها»(٦٣).

قال ابن بطال في شرحه للحديث: «إن ما يقدر عليه من النعم وإرزاق عباده لا غاية له ولا نفاد له، لقيام الدليل على تعلق وجوب قدرته بما لا نهاية له من مقدوراته لأنه لو تعلقت قدرته بمقدورات متناهية لكان ذلك نقصا لا يليق به»(٦٤).

وفي المستدرك عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن قوله عز وجل: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾(٦٥) على أي شيء كان الماء؟ قال: «على متن الريح»(٦٦).

قال البيهقي في تفسير قوله تعالى:﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾(٦٧): «وهذا كله وإن كان نزوله على سبب خاص فظاهره يدل على أن أمره قبل كل شيء سواه، ويبقى بعد كل شيء سواه، وما هذا صفته لا يكون إلاّ قديماً»(٦٨).

وأضاف في موضع آخر: «ثم إن الله تعالى نفى عن كلامه الحدث بقوله ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ۝٤﴾(٦٩)، فأخبر أنه كان موجوداً مكتوباً قبل الحاجة إليه في أم الكتاب، وقوله عز وجل: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ۝٢٢﴾ (٧٠) فأخبر أن القرآن كان في اللوح المحفوظ يريد مكتوباً فيه، وذلك قبل الحاجة إليه، وفيه ما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد، والخبر والاستخبار، وإذا ثبت أنه كان موجوداً قبل الحاجة إليه ثبت أنه لم يزل كان»(٧١).

قال الكلنبوي: «... إن تعلق الإرادة في الأزل كان في وجود الحوادث في أوقاتها من غير لزوم تسلسل ولا أبدية شيء من الحوادث»(٧٢).

ان الجمهور على ان الواجب يمتنع ان يتصف بالحادث اي الموجود بعد العدم خلافا للكرامية، واما اتصافه بالسلوب والاضافات الحاصلة بعد ما لم تكن ككونه غير رازق لزيد الميت، رازقا لعمرو المولود وبالصفات الحقيقية المتغيرة التعلقات ككونه عالماً بهذا الحادث، وقادراً عليه فجائز، وقد خالفت المعتزلة والفلاسفة ومن يجري مجراهم من أهل البدع والاهواء وسموا القائلين بها بالصفاتية، ثم اختلفت عباراتهم فيها، فقيل هو:

عالم قادر لنفسه، وقيل: بنفسه، وقيل لكونه على حالة هي اخص صفاته وقيل: لا لنفسه ولا لعلل[٧٣].

ومعلوم ان صفات الله تعالى– صفات المعاني– ازلية، وصفات الافعال وجدت بعد خلق الكون، لان المخلوقات لم تكن في الازل، فلم يكن أي شيئ مخلوق في الازل حتى يرزقه الله تعالى، او يمرضه، او يشفيه، لكن هذه الصفات ايضاً– صفات الافعال– تابعة للصفات الازلية وهي صفة القدرة الازلية له تعالى لانها تعلقات القدرة التنجيزية الحادثة[٧٤].

واليه الاشارة بقولهم: «له الربوبية ولا مربوب، والخالقية ولا مخلوق، وان ازلية هذه الصفات لا تستلزم ازلية المكونات، ولامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى، ثم اختلفت اسماؤها بحسب اختلاف الاثار، فمن حيث حصول المخلوقات تسمى تخليقاً، والارزاق ترزيقاً، والصور تصويراً والحياة إحياءً، وكلها راجعة الى صفتي القدرة والارادة الاوليتين»[٧٥].

المبحث الثالث
أدلة بطلان الدور

الدليل الأول:

قال الإمام الرازي: «احتجوا على فساد القول بالدور، بأن قالوا: ثبت أن العلة متقدمة على المعلول فلو كان كل واحد منهما علة للآخر لكان كل واحد منهما متقدماً على الآخر، وإذا كان هذا متقدماً على ذاك، وكان ذاك متقدماً على هذا، لزم في هذا كونه متقدماً على المتقدم على نفسه، والمتقدم على المتقدم على الشيء يجب كونه متقدماً على ذلك الشيء، فيلزم كون الشيء الواحد متقدماً على نفسه، وهو محال»[٧٦].

وقد أكد الإمام الرازي أن القول بكون كل واحد منهما علة للآخر هو معلول الامتناع بالبديهة، ولا داعي لإقامة الحجة عليه[٧٧].

وتحريره: أن معنى تقدّم العلة على معلولها هو أن يجزم العقل بأنها ما لم يتم لها وجود في نفسها، لم توجد غيرها، وهذا هو المقصود بالتقدم الذاتي، وهو المصحح للقول:

كانت العلة فكان المعلول من غير عكس، مثلاً: كانت حركة اليد، فكانت حركة الخاتم، ولا عكس[٧٨].

ولتوضيح الموضوع بشكل افضل، لا بد من تعريف العلة.

العلة: ما يحتاج اليه وجود الشيء، او ما يتوقف عليه الشيء، وقيل: ما يقتضي الحكم[٧٩] أو هي الموجب للحكم الشرعي[٨٠].

وهي اما تامة أو ناقصة:

فالعلة التامة: جملة ما يحتاج اليه وجود الشيء[٨١]، او هي المجموع المركب من أجزاء العلة[٨٢].

والعلة الناقصة: بعض ما يحتاج اليه وجود الشيء.

وقد تكون العلة:

أما مادية: كالفضة للخاتم، والخشب للسرير، وهي ما يكون بها الشيء بالقوة.

واما صورية: كاستدارة الخاتم، وتربيع السرير، وهي ما يكون بها الشيء بالفعل.

وأما فاعلية: كالصانع، والبخار، وهي ما يفيد وجود الشيء.

واما غائية: كالتحلي بالخاتم، والنوم على السرير، وهي ما يكون لاجلها الشيء[٨٣].

الدليل الثاني:

يقال: لو كان كل واحد منهما علة للآخر، لكان كل واحد منهما مفتقراً إلى الآخر، والمفتقر إلى المفتقر إلى الشيء، يجب كونه مفتقراً إلى ذلك الشيء، فيلزم كون كل واحد منهما مفتقراً إلى نفسه، وذلك محال[٨٤]، وذلك لأن الافتقار نسبة لا تتصور إلاّ بين الشيئين، فكيف يتصور بين الشيء ونفسه؟

لذا كان مركز القوة في الاستدلال على إبطاله وهو أن نسبة المفتقر إليه، وهو العلة إلى المفتقر وهو المعلول بالوجوب، لأن العلة المعينة تستلزم معلولاً معيناً، ونسبة المفتقر إلى المفتقر إليه بالإمكان، لأن المعلول المعين لا يستلزم علة معينة، بل أي علة،

وهما– الوجوب والإمكان– متنافيان، فلو كان شيئان كل واحد منهما مفتقر إلى الآخر لكان نسبة كل منهما إلى صاحبه بالوجوب والإمكان معاً، وهو محال.

لأنه لا دور إلاّ مع اتحاد الجهة ولما كان المفتقر إليه واجباً بالنسبة إلى المفتقر، والمفتقر يمكن بالنسبة إلى المفتقر إليه، فكان الدور محالاً[٨٥].

وقد أحتُج على الدور أيضاً بالقول: إنّ سبب حدوث العالم هو: التفاعل الذاتي في الموجودات، بتأثير الضغط والحرارة والبرودة بمرور الزمان[٨٦].

وأجيب:

بأن هذا هو الدور الباطل، لأنه يعني: أنّ وجود العالم متوقف على بعضه (من الضغط والحرارة والبرودة...) وبعضه متوقف في وجوده على العالم، وهذا معناه: تقدّم الشيء على نفسه، وهو باطل[٨٧].

أدلة بطلان التسلسل:

الدليل الأول:

إن مبدأ الممكنات بأسرها لابد أن يكون واجباً، لأنه لو كان ممكناً لكان من جملة الممكنات، فلم يكن مبدأ لها، وذلك إنك لو ترتب سلسلة الممكنات لا إلى نهاية لاحتاجت إلى علة مستقلة، وهي لا يجوز أن تكون نفسها، ولا بعضها لاستحالة كون الشيء علة لنفسه ولعلله بل خارجاً عنها، فيكون واجباً وتنقطع السلسلة[٨٨].

الدليل الثاني:

لو كانت الحوادث لا أول لها للزم اجتماع الوجود الأزلي مع عدمه، وبيان الملازمة أن كل حادث من تلك الحوادث مسبوق بعدم لا أول له، وتلك العدمات كلها مجتمعة في الأزل إذ لا ترتيب فيها، وجنس الحوادث أزلي أيضاً لأنها لا أوّل لها، وذلك الجنس لا يتحقق وجوده إلاّ في حادث من أفراده، فيلزم أن يكون ذلك الحادث أزلياً، لكن يلزم هنا محال وهو أن عدمه السابق عليه أيضاً أزلي لأن عدم كل حادث أزلي، وعليه لزم مقارنة وجود الشيء لعدمه، لأنهما أزليان معاً، واجتماع وجود الشيء مع عدمه محال على الضرورة وفيه أيضاً مصاحبة السابق أي العدم للمسبوق وهو الوجود الحادث، وفيه جمع بين متناقضين وهما الحدوث والأزلية، وهو محال[٨٩].

الدليل الثالث:

أن السلسلة المشتملة على جميع الممكنات التي لا تتناهى إذا أخذت من حيث هي جميعها لا يدخل فيها غيرها، ولا يخرج عنها شيء منها، فلا شك أنه ليس بمعدوم، وإلاّ فيعدم جزء، لأن المركب لا يتصور عدمه إلاّ بعدم جزء من أجزائه، والمفروض عدم دخول غير الأجزاء التي كل واحد منها موجود، وإذا لم يكن ذلك الجميع معدوماً فهو موجود، إذ لا واسطة بين الموجود والمعدوم، وليس ذلك الجميع الموجود بواجب لذاته، لاحتياجه إلى كل جزء من أجزائه التي كلها ممكنة، والمحتاج إلى الممكن أولى بأن يكون ممكناً فهو أي ذلك الجميع كله ممكن لانحصار الموجود في الواجب، والممكن.

ومعلوم أن الممكن محتاج في وجوده إلى ما يوجده ويكون خارجاً عن ذلك الجميع، إذ الموجد للشيء لا يكون نفسه، وإلاّ كان موجوداً قبل وجود نفسه أو جزء من أجزائه، وإلاّ أوجد ذلك الجزء نفسه، ضرورة أن موجد الكل موجد لكل الأجزاء، ومن جملتها ذلك الجزء، وأن تلك العلة الخارجة عن سلسلة الممكنات توجد لا محالة جزءاً من أجزاء تلك السلسلة فإن جميع الأجزاء لو وقع بغيرها، أي بغير تلك العلة، كان المجموع أيضاً واقعاً بغيرها، إذ ليس في المجموع شيء سوى تلك الأجزاء، فلم تكن تلك العلة الخارجة علة للمجموع لاستغنائه في وجوده عنها بالمرة، وإذا كانت العلة الخارجة موجودة لجزء من أجزاء السلسلة، فلا يكون ذلك الجزء مستنداً إلى علة موجودة داخلة في السلسلة، وإلاّ توارد موجدان على معلول واحد شخصي، وعدم استناد ذلك الجزء إلى علة داخلة في السلسلة، خلاف المفروض، لأن المفروض هو أن كل واحد من آحاد السلسلة مستند إلى آخر منها إلى النهاية[٩٠].

وأيضاً إذا لم يستند ذلك الجزء إلى علة داخلة، كان طرفاً لتلك السلسلة، فتكون متناهية مع فرضها غير متناهية، وإذا استلزم وجود شيء عدمه كان محالاً، فالتسلسل محال[٩١].

الدليل الرابع:

ويسمى برهان القطع والتطبيق.

قال التفتازاني: «عليه التعويل في كل ما يدعى تناهيه»[٩٢] وحاصله: أنه لو وجدت حوادث لا أول لها لأمكن أن يفرض سلسلة من الطوفان إلى الأزل وتُسمى

الطوفانية، ومن الآن إلى الأزل سلسلة أخرى وتسمى الآنية، ونطبق بين السلسلتين، وصرنا نأخذ حركة من إحداهما ونقابل بها حركة من السلسلة الأخرى، وهكذا نستمر وننزل بهما معاً إلى الأزل، وهنا سوف يحصل أمران لا ثالث لهما، وهما:

- إما أن لا تفرغ، ولا تقف عند حد، بل كلما أخذنا منها واحدة كان بمقابلتها واحدة من السلسلة من الأخرى، وهذا باطل، لأنه يلزم مساواة الزائد للناقص وهو محال، وإذا بطل اللازم بطل الملزوم وهو وجود حوادث لا أول لها.
- وإما أن تفرغ الطوفانية وتقف عند حد بأن اتفق أننا أخذنا واحدة من الآنية قد زادت على الطوفانية التي تناهت، والزيادة إنما هي بقدر متناه، والزائد على المتناهي بقدر متناه متناه أيضاً، فلزم من هذا أن مالا أول له أول وهذا باطل، إذاً فالملزوم وهو وجود حوادث لا أول لها باطل(٩٣).

قال التفتازاني: «وهذا التطبيق إنما يكون فيما دخل تحت الوجود دون ما هو وهمي محض، فإنه ينقطع بانقطاع الوهم، فلا يرد النقض بمراتب العدد بأن نطبق جملتين إحداهما من الواحد لا إلى نهاية والثانية من الاثنين لا إلى النهاية، ولا بمعلومات الله تعالى ومقدوراته، فإن الأولى أكثر من الثانية مع لا تناهيهما، وذلك لأن معنى لا تناهي الأعداد والمعلومات والمقدورات أنها لا تنتهي إلى حد لا يتصور فوقه آخر لا بمعنى أن ما لا نهاية له يدخل في الوجود فإنه محال»(٩٤).

الدليل الخامس:

أن ما بين هذا المعلول المعين وكل علة من العلل الواقعة في السلسلة التي فرضت غير متناهية متناه، لأنه محصور بين حاصرين هما: هذا المعلول، وتلك العلة، ومن المستحيل أن يكون ما لا يتناهى محصوراً بين أمرين يحيطان به، فيكون الكل، أي كل السلسلة متناهياً أيضاً، لأن الكل لا يزيد على ذلك، أي على الواقع بين المعلول والعلة، إلاّ بواحد من جانب العلل، فإن ما عدا الواحد في هذا الجانب يكون واقعاً بينه وبين ذلك المعلول الأخير، وإذا كان الواقع بينهما متناهياً، ولاشك أن الكل لا يزيد في هذا الجانب على ذلك الواقع إلاّ بواحد فقط، كان الكل الذي لا يزيد على المتناهي إلاّ بواحد متناهياً(٩٥).

الدليل السادس:

لو عزلنا المعلوم المحض من السلسلة المفروضة ونجعل كلاً من الآحاد التي فوقه متعدداً باعتبار وصفي العلية والمعلولية، لأن الشيء من حيث إنه علة مغاير له من حيث أنه معلول، فتحصل جملتان متغايرتان بالاعتبار: إحداهما العلل، والأخرى: المعلولات، ويلزم عند التطبيق بينهما زيادة وصف العلية ضرورة سبق العلة على المعلول، فإن كل علة لا تنطبق على معلولها في مرتبتها بل على معلول علتها المتقدمة بمرتبة لخروج المعلول الأخير لعدم كونه مفروضاً للعلية فيلزم زيادة مراتب العلل بواحدة، وإلاّ بطل السبق اللازم للعلة ومعنى زيادة مرتبة العلية: أن يوجد علة لا تكون معلولا وفيه انقطاع السلسلتين[٩٦]، فلا تسلسل.

الدليل السابع:

إن السلسلة المفروضة من العلل والمعلولات غير المتناهية إما أن تكون منقسمة بمتساويين فيكون زوجاً، أو لا فيكون فرداً، وكل زوج فهو أقل بواحد من فرد بعده كالأربعة من الخمسة، وكل فرد فهو أقل بواحد من زوج بعده كالخمسة من الستة، وكل عدد يكون أقل من عدد آخر يكون متناهياً بالضرورة كيف لا، وهو محصور بين حاصرين هما ابتداؤه وذلك الواحد الذي بعده، فيكون الكل متناهياً[٩٧].

الدليل الثامن:

لو فُرض كون كل ممكن، معلولاً لممكن آخر، لا إلى النهاية، لزم كون كل تلك الأسباب والمسببات موجودة دفعة واحدة بأسرها، بناءً على أن السبب لابد وأن يكون موجوداً حال وجود المسبب، وإذا ثبت هذا، يمكن القول: بأن مجموع تلك الأسباب والمسببات: ممكن الوجود، والدليل عليه: إن ذلك المجموع مفتقر في تحققه إلى تحقق كل واحد من تلك الآحاد، وكل واحد من تلك الآحاد ممكن، فالمجموع مفتقر إلى الأسباب الممكنة، والمفتقر إلى الممكن أولى بالإمكان، فثبت أن ذلك المجموع ممكن الوجود لذاته، وكل ممكن فله مؤثر، فذلك المجموع له مؤثر.

وهذا المؤثر لا يخرج عن أقسام ثلاثة لا رابع لها:

إما أن يكون المؤثر ذلك المجموع نفسه، أو أمراً داخلاً فيه، أو أمراً خارجاً عنه.

أما أن يكون المؤثر نفس ذلك المجموع فباطل لوجوه أقواها أن المعلول مفتقر إلى العلة، فلو كان الشيء الواحد علة لنفسه، لزم كونه مفتقراً إلى نفسه، والافتقار إلى الشيء نسبة، والنسبة لا تحصل إلاّ بين الأمرين، فأما الشيء الواحد بالاعتبار الواحد، فيمتنع أن يكون منسوباً إلى نفسه.

وأما أن يكون المؤثر فرداً من أفراد ذلك المجموع، فهو أيضاً باطل، لأنه كل ما كان علة للمجموع، وجب كونه علة لجميع آحاد ذلك المجموع، يعني أنه يكون علة لنفسه، وهو محال.

أو أن يكون علة لعلة نفسه وذلك يوجب الدور، وهو أيضاً محال.

ولما بطل هذان القسمان وجب أن علة ذلك المجموع يجب أن يكون أمراً خارجاً عنه، والخارج عن مجموع الممكنات لا يكون ممكناً، والموجود الذي لا يكون ممكناً لذاته يكون واجباً لذاته، فبطل التسلسل[٩٨].

الدليل التاسع:

أنه يؤدي إلى وجود آلهة لا نهاية لها، كلٌ منها متصف بالحدوث والافتقار والعجز، وهذا معلوم البطلان، لأنه ينافي مقام الألوهية، فالإله يجب أن يكون موصوفاً بالوجوب والغنى المطلق والقدرة، فالعاجز الفقير لا يصح أن يكون خالقاً للعالم البديع الإتقان والنظام، لأن فاقد الشيء لا يعطيه[٩٩].

فضلاً عما تقدم، فالتسلسل منقوض بالحس والمشاهدة، لأن التسلسل يقتضي وجود سلسلة المخلوقات إلى ما لا نهاية ضرورة أن تكون كل حلقة فيها معلولا لما قبلها، وعلة تامة لما بعدها، فلما انقرض كثير من المخلوقات وباد نوعها، انقطع التسلسل وبطل دوامه، لأن الحلقة الأخيرة فيها معلولة فقط، وليست بعلة لما بعدها، لأنه لم يأت بعدها شيء[١٠٠].

وهناك أدلة أخرى استدل بها فلاسفة الغرب على ابطال الدور والتسلسل منها:

برهان الاستعلاء والاستكمال، اوبرهان المثل الاعلى، وقد صاغه القديس أنسلم في صورته الأولى، وزاده اللاحقون به ونقحوه حتى بلغ كماله في فلسفة ديكارت، حتى اوشك ان ينسب اليه. وفحواه في صيغته الجامعة: ان العقل الانساني كلما تصور شيئاً عظيماً تصور ما هو اعظم منه، لان الوقوف بالعظمة عند مرتبة قاصرة يحتاج الى سبب،

وهو- اي العقل الانساني- لا يعرف سبب القصور، فما من شيء كامل الاّ والعقل الانساني متطلع الى اكمل منه، ثم اكمل منه الى نهاية النهايات، وهي غاية الكمال المطلق التي لا مزيد عليها ولا نقص فيها.

وهذا الموجود الكامل الذي لا مزيد على كماله موجود لا محالة، لان الكمال المطلق ينتفي عنه بسبب عدم وجوده، ولا يبقى له شيء من الكمال بل نقص مطلق هو عدم الوجود، والله ثابت الوجود لأنه هو غاية الكمال...[١٠١].

وبرهان الخلق: ويطلق عليه ايضاً- البرهان الكوني- وهو اقدم البراهين وأيسرها وأقواها على الإقناع، وخلاصته: ان الموجودات لابد لها من موجد، لان كل موجود منها متوقف على غيره، ولا يمكن ان يقال: إن الموجودات كلها ناقصة، وان الكمال يتحقق في الكون كله، لان معناه: ان مجموع النقص كمال، ومجموع المتناهيات شيء ليس له انتهاء، فاذا كانت الموجودات غير واجبة لذاتها فلابد لها من سبب يوجبها ولا يتوقف وجوده على وجود سبب سواه، وقد يطلق عليه احياناً (برهان المحرك) الذي لا يتحرك او المحرك الذي انشا جميع الحركات الكونية على اختلاف معانيها، وفحواه أنّ المُحرَّك لابد له من محرك، وان هذا المحرك لابد ان يستمد الحركة من غيره وهكذا الى ان يقف العقل عند محرك واحد لا تجوز عليه الحركة لانه قائم بغير حدود من المكان او الزمان، وهذا هو (الله)[١٠٢].

فضلاً عن الادلة المتقدمة هناك وجوه اقناعية اخرى، لانه لا يشك احد في وجود عالم الاجسام من الافلاك والكواكب والعناصر والمركبات على اختلاف انواعها: المعدنية، والنباتية، والحيوانية، ويقطع العقل والبصر انها مختلفة في صفاتها واحوالها، وقد راينا حدوثها بعد ان كانت معدومة، فنقطع بان الذي احدثه صانع قديم قادر حكيم، مريد وعالم لما يفعل ويخلق، فتحصل من هذه الامور طرق لإثبات وجود الله سبحانه وتعالى، وقد أشير الى هذه الحقيقة في اكثر من ثمانين موضعاً في القرآن الكريم مثاله قوله تعالى[١٠٣] وغيرها من الآيات الكريمة.

ويكفي تفكر الإنسان في خلق نفسه وما اودعه الله تعالى من اسرار ومكامن مما يشهد به علم التشريح وروحه مما ذكر في علم النفس، ومبنى الكل على ان افتقار الممكن

الى الموجد، والحادث الى المحدث ضروري يشهد به الفطرة، وان فاعل كل هذه العجائب والغرائب على هذا الوجه الأفضل الاكمل لا يكون الا قادراً حكيماً [١٠٤].

ومن المعروف ان الكفار عندما يسألون عن الخالق يعترفون بان الخالق هو الله تعالى ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾فقد كان الجمهور من المعترفين بالله والمنكرين للنبوة وغيرهم يُقرّون بانه تعالى الخالق المقدّر، وهذا الاقرار اما بحسب التهدي، واما بحسب الفطرة، على ما نقل عن الاعرابي انه قال: البعرة تدل على البعير وآثار الاقدام تدل على المسير، فسماء ذات ابراج،وارض ذات فجاج ألا تدل على اللطيف الخبير [١٠٥].

الخاتمة

بعد ما مر بين ايدينا من إبطال ادلة الدور والتسلسل، فأنني اسجل اهم النتائج التي وصلت اليها:

١. تعريف الدور: ان يكون شيئان كل منهما علة للآخر بواسطة او دونها. وبطلانه لاستلزام كون الشيء علة لنفسه، وقد يكون متقدماً على نفسه متأخرا عنها، وهذا باطل.
٢. للدور أقسام: الدور المعي، الدور القبلي، الدور العلمي والدور الحكمي الفقهي، والدور الحسابي.
٣. الدور المعي جائز، وإما الدور القبلي فممتنع.
٤. تعريف التسلسل: ترتيب أمور غير متناهية مجتمعة في الوجود والترتيب سواء كان الترتيب وضعياً ام عقلياً.
٥. استحالة التسلسل عند الحكماء مشروطة بشرطين: اجتماع الأمور غير المتناهية في الوجود، والترتيب بينها، أما وضعاً أو طبعاً.

وعند المتكلمين ليست مشروطة بشيء، بل كل ما ضبطه الوجود يستحيل فيه التسلسل.

٦. كون الله سبحانه وتعالى قديماً متصفاً بصفاته لا يعني قدم المخلوقات معه، لانه تعالى متقدم على كل خلقه تقدماً لا أول له.

٧. الإجماع على أن متعلقات القدرة الإلهية لا تنتهي الى حد ونهاية، ومنها نعيم الجنـــان، وهو متجدد شيئاً فشيئاً.
٨. الدور قرينة التسلسل، وغالباً إذا ذكر احدهما ذكر الآخر معه.
٩. الأصل في مسألة الدور والتسلسل أن كل حادث بالضرورة له محدث، فإما ان يـــدور او يتسلسل وهو محال، وأما أن ينتهي إلى قديم لا يفتقر إلى سبب اصلاً، وهو المراد بالواجب، وكلا الطريقتين مبني على امتناع وجود الممكن أو الحادث بلا موجد، وعلى استحالة الدور والتسلسل.
١٠. ان الله سبحانه وتعالى متصف بصفات المعاني، وهذه الصفات ازلية، لان الله تعالى لم يزل متصفاً بها، وهذا مجمع عليه عند المسلمين بلا خلاف بينهم.

لكن صفات الافعال التنجيزية تأت تبعاً لارادته تعالى القديمة، وتختلف باختلاف التعلقات.

الهوامش

(١) المعجم الوسيط، تأليف إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبـــد القـــادر، محمـــد النجار، دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية: ٣٠٣/١.

(٢) لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صـــادر، بيـــروت، ط١، ٢٩٥/٤، وجمهرة اللغة لابن دريد ابي بكر بن الحســـن، دار العلـــم للملايـــين، بيروت، ط١ (١٩٨٧م)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي: ٦٤١/٢.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للعلامة محمد علي التهـــانوي، تقـــديم: د.رفيـــق العجم، تحقيق: د.علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط١ (١٩٩٦م)، لبنان: ٨١٠/١.

(٤) دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد النبي بـــن عبـــد الرسول الأحمد نكري، دار الكتب العلميـــة، ط١ (١٤٢١هـــ/ ٢٠٠٠م)، بيـــروت- لبنان، عرب عباراته: حسن هاني فحص: ٧٨/٢.

(٥) شرح المواقف، للسيد الشريف الجرجاني علي بن محمد (ت٨١٦هـــ)، تحقيق: د.عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١ (١٤١٧هـــ/ ١٩٩٧م): ٤٤٤/١.

[٦] التعريفات للسيد، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ (١٤٠٥هـ): ١٤٠، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٨١١/١.

[٧] التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد بن عبد الرؤوف المناوي، ط١ (١٤١٠هـ)، تحقيق: د.محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت- دمشق: ٣٤٣/١.

[٨] التعريفات، للجرجاني: ١٤٠.

[٩] الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تح عدنان درويش ومحمد المصري مؤسسة الرساله بيروت (١٤١٩هـ/١٩٩٨م): ٤٤٧/١، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد علي التهانوي، تقديم وأشراف دكتور رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون ٨١١/١.

[١٠] التعريفات للجرجاني: ١٤٠.

[١١] ينظر انوار البروق في انواء الفروق، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أدريس المالكي الشهير بالقرافي (ت٦٨٤هـ)، عالم الكتب: ٢٧٨/١.

[١٢] بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، نشر مكتبة العلوم والحكم، ط١ (١٤٠٨هـ)، تحقيق: د.موسى سليمان الدرويش: ٤٢٨/١، والرد على المنطقيين لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دار المعرفة، بيروت: ٢٥٧/١، والكليات: ٤٤٧/١.

[١٣] الحديث: رواه البخاري في صحيحه باب (ما جاء في صفة الجنة...): ٢٥/١١، رقم الحديث (٣٠٠٨).

[١٤] عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ١٥٧/١٥.

[١٥] الرد على المنطقيين: ٢٥٧/١، ومجموع الفتاوى لابن تيمية، تحقيق: أنوار الباز- عامر الجزار، دار الوفاء، ط٢ (١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م): ٢١٤/٩.

[١٦] ينظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين، لابي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية: ٥٦١/٥، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، زكريا الانصاري ابو

يحيى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٨هـ): ١٤/٢، والفقه الاسلامي وأدلته، للاستاذ وهبة الزحيلي، دار الفكر، سورية- دمشق، ط٤: ٣٨٤/١٠، والدور الحكمي من مواقع الارث عند الشافعية، والكليات: ٤٤٧/١.

(١٧) ينظر قول ابن تيمية في مجموع الفتاوى: ٢١٤/٩ والأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م):٣٨٠-٣٨١.

(١٨) ينظر: حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج لزكريا الأنصاري، دار الفكر، بيروت: ٣٧٣/٤، وفتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، زكريا الأنصاري أبو يحيى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٨هـ): ١٤/٢.

(١٩) ينظر: حاشية الجمل على شرح المنهج لزكريا الانصاري، دار الفكر، بيروت: ٣٧٣/٤.

(٢٠) الرد على المنطقيين: ٢٥٧/١.

(٢١) المصدر نفسه، ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيميه أبي العباس أحمد بن عبد الحليم، تحقيق: دكتور محمد رشاد سالم، مطبعة جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية: ١٤٣/٣-١٤٤.

(٢٢) در تعارض العقل ونقل: ١٤٣/٣.

(٢٣) الكليات: ٤٤٧/١.

(٢٤) شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، دار المعارف النعمانية، باكستان: ١٦٤/١.

(٢٥) ينظر: الكليات: ٤٤٧/١، وكشاف اصطلاحات الفنون: ٨١١/١.

(٢٦) تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، دار إحياء التراث العربي، ط١ (٢٠٠١م)، تحقيق: محمد عوض مرعب: ٢٤٢/٤، ولسان العرب: ٣٤٣/١١.

(٢٧) لسان العرب: ٣٤٣/١١.

(٢٨) المصدر نفسه: ٣٤٣/١١، وتاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي، دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين: ٢١٨/٢٩.

[٢٩] المصدر نفسه: ٣٤٣/١١، وأساس البلاغة لأبي القاسم جار الله الزمخشري، دار الفكر، (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م): ٢٢٥/١.

[٣٠] مختار الصحاح: ٣٢٦/١.

[٣١] كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٤٢٩/١.

[٣٢] شرح المواقف: ٤٤٩/١.

[٣٣] التعريفات للجرجاني: ٨٠/١.

[٣٤] ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٤٢٩/١.

[٣٥] ينظر: الكليات: ٤٤٨/١.

[٣٦] سورة النحل: ٣.

[٣٧] سورة النحل: ٤.

[٣٨] سورة النحل: ٥- ١١.

[٣٩] سورة النحل: ١٢.

[٤٠] سورة النحل: ١٣.

[٤١] الاتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الفكر، لبنان، ط١ (١٤١٦هـ/١٩٩٦م)، تحقيق: سعيد المندوب: ٢٧٢/٢، وهناك آيات أخرى كثيرة استدل بها السيوطي.

[٤٢] شرح المقاصد: ٨١/٢، وكذلك ينقسم الحكم العقلي على واجب وممكن ومستحيل، ينظر: مذكرة التوحيد، عبد الرزاق عفيفي (١٤١٥هـ)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، السعودية، ط١ (١٤٢٠هـ): ١٨.

[٤٣] شرح العقيدة الطحاوية للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تأليف صدر الدين علي بن علي بن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢هـ) حققه وخرّج أحاديثه: أبو عبد الله مصطفى بن العدوي، دار ابن حزم، ط٢ (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، بيروت- لبنان: ص٨٢.

[٤٥] ينظر: قدم العالم وتسلسل الحوداث بين شيخ الاسلام ابن تيمية والفلاسفة، كاملة بنت محمد بن جاسم الكواري، مراجعة د.سفر الحوالي، دار أسامه للنشر والتوزيع، الاردن- عمان، ط١ (٢٠٠١): ١٥٤/١.

(٤٥) ينظر: شرح المقاصد: ١٦٩/١.

(٤٦) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية: ص٨٣. وشرح المقاصد: ٨٤/٢.

(٤٧) سورة البقرة: ٢٨٤.

(٤٨) سورة الفرقان: ٢.

(٤٩) ينظر: شرح جوهرة التوحيد للعلامة إبراهيم اللقاني، المسماة تحفة المريد للشيخ إبراهيم بن محمد البيجوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م): ص٨٢.

(٥٠) ينظر: شرح المقاصد ٨٤/٢.

(٥١) ينظر: مراتب الإجماع للإمام ابن حزم الظاهري، ويليه نقد مراتب الإجماع للشيخ ابن تيمية، بعناية حسن أحمد اسبر، دار ابن حزم، ط١ (١٤١٩هـ/١٩٩٨م): ص٢٦٧.

(٥٢) سورة هود: ٧.

(٥٣) سورة غافر: ٧.

(٥٤) شرح صحيح البخاري لابن بطّال أبي الحسين علي بن خلف بن عبد الملك، ضبطه: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط٣ (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م): ٤٤٩/١٠.

(٥٥) شرح العقيدة الطحاوية: ص٧٥.

(٥٦) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني، أبي المعالي (ت ٤٧٨هـ)، تعليق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، (١٤١٦هـ/١٩٩٥م): ص١٦.

(٥٧) ينظر: شرح المقاصد: ١٦٢/١.

(٥٨) ينظر: مذاهب الإسلاميين: ١٥٣/١.

(٥٩) نهاية الإقدام في علم الكلام، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت٥٤٨هـ)، مكتبة المثنى، بغداد: ص١٨- ١٩.

(٦٠) نهاية الأقدام: ص١٩.

(٦١) سورة فاطر: ١٥.

(٦٢) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية: ص٨٥.

(٦٣) الحديث: صحيح البخاري: ٢٦٩٩/٦، رقم الحديث (٦٩٨٢)، وأورده البيهقي في الأسماء والصفات للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ص٢٣١.

(٦٤) شرح ابن بطال: ٤٥٠/١٠.

(٦٥) سورة هود: ٧.

(٦٦) المستدرك على الصحيحين، وهو حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم. المستدرك: ٣٧١/٢ تفسير سورة هود.

(٦٧) سورة الروم: ٤.

(٦٨) الأسماء والصفات، للبيهقي: ص٢٢٨.

(٦٩) سورة الزخرف: ٤.

(٧٠) سورة البروج: ٢١- ٢٢.

(٧١) الأسماء والصفات للبيهقي: ص٢٢٩.

(٧٢) حاشية الشيخ إسماعيل الكلنبوي (ت١٢٠٥هـ)، على شرح جلال الدين الدواني، مطبعة دار سعادت (١٣١٦هـ): ٨٩/١.

(٧٣) ينظر: شرح المقاصد: ٧٠/٢-٧٣ بتصرف.

(٧٤) هذا الكلام افادنيه استاذنا الدكتور محمد رمضان حفظه الله.

(٧٥) ينظر: شرح المقاصد: ٢/ ١٠٨-١٠٩.

(٧٦) المطالب العالية من العلم الآلهي، لفخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: د.أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م): ١٣٦/١.

(٧٧) المصدر نفسه: ١٣٨/١، وشرح المواقف: ٤٤٤/١.

(٧٨) ينظر: شرح المواقف: ٤٤٥/١.

(٧٩) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، لابي الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، مكتبة الاداب، القاهرة- مصر، ط١ (١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م)، تحقيق: د.محمد ابراهيم عبادة: ٧٧/١.

[٨٠] شرح الكوكب المنير، لتقي الدين أبي البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز المعروف بأبن النجار (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط٢ (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م): ١/٤٤٠.

[٨١] المصدر السابق: ١/٧٧.

[٨٢] المصدر السابق: ١/٤٤٠.

[٨٣] المصدران نفساهما.

[٨٤] المطالب العالية: ١/١٣٨- ١٣٩.

[٨٥] شرح المواقف: ١/٤٤٥- ٤٤٦.

[٨٦] ينظر: كبرى اليقينيات الكونية، د.محمد سعيد رمضان البوطي، ط٢ (١٣٩٠هـ): ص٨٩- ٩٠.

[٨٧] المصدر نفسه: ص٩٠.

[٨٨] شرح العقائد النسفية، للإمام أبي حفص عمر بن محمد النسفي، شرح مسعود بن عمر بن سعد الدين التفتازاني (٧٩٣هـ)، مكتبة المثنى، بغداد عن طبعة درسعادت (١٣٢٦هـ) مع حواشي للكستلي والخيالي والبهشي: ص٥٩.

[٨٩] ينظر: شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى للشيخ أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني، ط١، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر: ص١٣٨- ١٣٩.

[٩٠] ينظر شرح المواقف: ١/٤٤٩- ٤٥٠، وشرح المقاصد: ١/١٦٥.

[٩١] ينظر: شرح المواقف: ١/٤٤٩- ٤٥٠، وينظر شرح المقاصد: ١/١٦٥.

[٩٢] شرح المقاصد: ١/١٦٧.

[٩٣] ينظر: شرح المقاصد: ١/١٦٧- ١٦٨، وشرح عقيدة أهل التوحيد، للسنوسي: ص١٤١.

[٩٤] شرح العقائد النسفية، للتفتازاني: ص٦١- ٦٢.

[٩٥] شرح المواقف: ١/٤٥٧، وشرح المقاصد: ١/١٧٠.

[٩٦] شرح المقاصد: ١/١٦٩- ١٧٠، وينظر: شرح المواقف: ١/٤٥٨- ٤٥٩.

[٩٧] شرح المقاصد: ١/١٧٠.

[٩٨] ينظر: المطالب العالية: ١/١٤٢- ١٤٣.

[٩٩] ينظر: شرح الخريدة البهية، سيدي أحمد الدردير (ت١٢٠١هـ)، وحاشية العلامة الصاوي عليه، مطبعة الاستقامة، مصر: ص٦١.

[١٠٠] ينظر: كبرى اليقينيات الكونية: ص٨٤.

[١٠١] الله، كتاب في نشأة العقيدة الالهية، عباس محمود العقاد، دار المعارف، مصر (١٩٩٦٠م): ص٢٢٩.

[١٠٢] المصدر نفسه: ص٢٤- ٢١٥.

[١٠٣] سورة البقرة: ١٦٤.

[١٠٤] ينظر: شرح المقاصد: ٢/٥٩.

[١٠٥] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٥٩-٦٠.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. اتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل، للشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، المكتب الاسلامي، بيروت، ط٤ (١٣٩هـ).

٢. الاتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الفكر، لبنان، ط١ (١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م)، تحقيق: سعيد المندوب.

٣. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني، أبي المعالي (ت٤٧٨هـ) تعليق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م).

٤. أساس البلاغة لأبي القاسم جار الله الزمخشري، دار الفكر (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).

٥. الأسماء والصفات للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيقهي (ت٤٥٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦. الأشباة والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١ (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

٧. كتاب في نشأة العقيدة الالهية، عباس محمود العقاد، دار المعارف، مصر، (١٩٩٦٠م).

٨. أنوار البروق في أنواء الفروق، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أدريس المالكي الشهير بالقرافي (ت٦٨٤هـ)، وعالم الكتب، دون تاريخ.
٩. بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، نشر مكتبة العلوم والحكم، ط١ (١٤٠٨هـ)، تحقيق: د.موسى سليمان الدرويش.
١٠. تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي، دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين.
١١. التعريفات للجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ (١٤٠٥هـ).
١٢. تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، دار إحياء التراث العربي، ط١ (٢٠٠١م)، تحقيق: محمد عوض مرعب.
١٣. التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد بن عبد الرؤوف المناوي، دار الفكر المعاصر، بيروت- دمشق، ط١(١٤١٠هـ)، تحقيق: د.محمد رضوان الداية.
١٤. جمهرة اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط١ (١٩٨٧م)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي.
١٥. حاشية الشيخ إسماعيل الكلنبوي (ت ١٢٠٥هـ)، على شرح جلال الدين الدواني، مطبعة دار سعادات، (١٣١٦هـ).
١٦. حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج لزكريا الأنصاري، دار الفكر، بيروت.
١٧. درء تعارض العقل والنقل، لأبي العباس تقي الدين أحمد بن تيمية، تحقيق: د.محمد رشاد سالم، مطبعة جامعة الآمام محمد بن سعود الإسلامية، دون تاريخ.
١٨. دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١ (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، عرب عباراته: حسن هاني فحص.
١٩. الرد على المنطقيين لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دار المعرفة، بيروت.

٢٠. روضة الطالبين وعمدة المفتين، لابي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض.
٢١. شرح جوهرة التوحيد للعلامة إبراهيم اللقاني، المسماة تحفة المريد للشيخ إبراهيم بن محمد البيجوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).
٢٢. شرح الخريدة البهية، سيدي أحمد الدردير (ت١٢٠١هـ)، وحاشية العلامة الصاوي عليه، مطبعة الاستقامة، مصر.
٢٣. شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى، للشيخ أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١.
٢٤. شرح العقائد النسفية، للإمام أبي حفص عمر بن محمد النسفي، شرح مسعود بن عمر ابن سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٣هـ)، مكتبة المثنى، بغداد عن طبعه دار سعادات، (١٣٢٦هـ)، مع حواشي للكستلي والخيالي والبهشي.
٢٥. شرح العقيدة الطحاوية، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، صدر الدين علي ابن علي بن أبي العز الحنفي (ت٧٩٢هـ)، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط٢ (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، حققه وخرّج أحاديثه: أبو عبد الله مصطفى بن العدوي.
٢٦. شرح صحيح البخاري، لابن بطّال أبي الحسين علي بن خلف بن عبد الملك، ضبطه: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط٣ (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).
٢٧. شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، دار المعارف النعمانية، باكستان.
٢٨. شرح الكواكب المنير، لتقي الدين أبي البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز المعروف بأبن النجار (ت٩٧٢هـ)، مكتبة العبيكن، ط٢ (١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد.
٢٩. شرح المواقف، للسيد الشريف الجرجاني علي بن محمد، دار الجيل، بيروت، ط١ (١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، تحقيق: د.عبد الرحمن عميرة.
٣٠. صحيح البخاري، لمحمد ابن اسماعيل البخاري، نشر طوق النجاة، ط١ (١٤٢٢هـ)، تحقيق: محمد زهيربن ناصر.

٣١. عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٢. فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، زكريا الأنصاري أبو يحيى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٨هـ).
٣٣. الفقه الاسلامي وأدلته، للاستاذ وهبة الزحيلي، دار الفكر، سورية، دمشق، ط٤.
٣٤. كبرى اليقينيات الكونية، د.محمد سعيد رمضان البوطي، ط٢ (١٣٩٠هـ).
٣٥. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للعلامة محمد علي التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، ط١ (١٩٩٦م)، تقديم: د.رفيق العجم، تحقيق: د.علي دحروج.
٣٦. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤١٩هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري.
٣٧. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط١.
٣٨. مجموع الفتاوى لابن تيمية، تحقيق: أنوار الباز، عامر الجزار، دار الوفاء، ط٢ (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).
٣٩. مختار الصحاح، لمحمد بن ابي بكر عبد القادر الرازي، مكتبة لبنان ناشر، بيروت (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)، تحقيق: محمود خاطر.
٤٠. مذاهب الإسلاميين، د.عبد الرحمن بدوي دار العلم للملايين، بيروت، ط١ (١٩٧١م).
٤١. مراتب الإجماع للإمام ابن حزم الظاهري، ويليه نقد مراتب الإجماع للشيخ ابن تيمية، بعناية حسن أحمد اسبر، دار ابن حزم، ط١ (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).
٤٢. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١١هـ/١٩٩٠م)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٤٣. المطالب العالية من العلم الآلهي، لفخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، تحقيق: د.أحمد حجازي السقا.

٤٤. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، لأبي الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، مكتبة الاداب، القاهرة- مصر، ط١ (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م)، تحقيق: د.محمد ابراهيم عبادة.
٤٥. المعجم الوسيط: تأليف: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.
٤٦. نهاية الإقدام في علم الكلام، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت٥٤٨هـ)، مكتبة المثنى، بغداد.